

رسالة مفتوحة من الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة - ترانسبرانسبي المغرب
إلى السيد رئيس الحكومة

هل تتوفر الحكومة على إستراتيجية لمحاربة الفساد؟

السيد رئيس الحكومة

لم تجتمع لحكومة مغربية ما اجتمع للحكومة الحالية من الشروط المساعدة على تحقيق انتصار حاسم على الفساد و الرشوة و الامتيازات اللامشروعة و اقتصاد الريع في بلادنا:

• أول هذه الشروط المساعدة الهبة التاريخية لمئات الآلاف من المواطنين و المواطنين بمبادرة من شباب 20 فبراير الذين خرجوا للشوارع منتفضين ضد الفساد و صنوه و حاميه الاستبداد،

• ثاني هذه الشروط هو القيام بمراجعة دستورية و اعتماد قانون أسمى جديد أعطى على مستوى منطوقه صلاحيات غير مسبوقه للمؤسسات التشريعية والتنفيذية و الرقابية رغم أنه لم يستجب لكل مطالب الإصلاح و ما كان يتيح الظرف التاريخي.

• ثالث هذه الشروط تشكيل حكومة لم تتمتع سابقاتها بمثل الصلاحيات و السلطات التي تحظون بها، على الأقل على مستوى نص الدستور،

• رابع هذه الشروط المساعدة هو التراكم الكبير الذي حققه النضال ضد الفساد و الرشوة في المغرب إن على المستوى الرسمي على محدوديته أو على المستوى المدني بفضل حيوية و استماتة جمعيات المجتمع المدني وقوتها الاقتراحية و توفر العديد من الآليات و الوسائل القانونية للحد من آفة الفساد وإدخال المغرب في سيرورة تحقيق النزاهة و سيادة القانون و صيانة الحقوق الفردية و الجماعية و حماية المال العام.

مقابل هذه الشروط المساعدة ما تزال البنيات و القوى المستفيدة من الفساد و من اقتصاد الريع و الامتيازات حاضرة بقوة في مراكز القرار، ترفض أي إصلاح أو محاولة لإقرار مجتمع تسوده قيم النزاهة و المساواة.

لكل هذه الحثيات و اعتبارا لتغلغل الفساد و استشرائه قررنا أن نخاطبكم السيد رئيس الحكومة برسالة مفتوحة لنقول لكم و للرأي العام أن الحكومة لم تقم بعد بأي خطوة حاسمة في الاتجاه المطلوب و لم تقدم ولو تصورا أوليا لخطتها و أهدافها الآنية و المستقبلية لمحاربة هذه الآفة التي تهدد تماسكنا و نسيجنا الاجتماعي و اقتصادنا.

لكل هذا أيضا ظلت المبادرات الايجابية القليلة التي اتخذتموها، بدون أي نتيجة تذكر.

السيد رئيس الحكومة

إن أكبر حليف لآفة الفساد هو الإطناب في التصريحات و التباهي بالانجازات و المشاريع القانونية و الإجراءات الجزئية و التقارير في غياب التزام حكومي واضح في إطار خطة وطنية تجمع بين القانوني و السياسي و الإجرائي و بين الوقاية و الزجر و تعتمد على الشراكة الإستراتيجية مع كافة الفاعلين و إشراك كل القوى الحية لتشييد صرح منظومة وطنية للنزاهة.

لن يتسع مجال هذه الرسالة لإبراز كل مكونات هذه الإستراتيجية، لكن عليها أن تجيب على بعض القضايا المحورية:

• الإجراءات الملموسة الكفيلة بالحد من الإفلات من العقاب و تطبيق القانون دون تمييز أو امتياز.

• تفعيل أدوار مؤسسات القضاء و المفتشية العامة للمالية و المفتشية العامة للإدارة الترابية و باقي مفتشيات الوزارات في محاربة الفساد و زجر مرتكبيه.

• الخطوات الملموسة للحد من الفساد و الرشوة في القطاعات التي تمس العيش اليومي للمواطنين و مصالحهم مثل المحاكم و الشرطة و المستشفيات و المرافق الإدارية ...

• المقترحات القانونية و المؤسساتية لتفعيل و تشجيع الدور الاقتراحي و الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص في محاربة الفساد و حماية المناضلين في هذه الجبهة الحيوية لضمان ممارسة المواطنة و حماية الوطن.

و في هذا الصدد نذكر بكل ما راكمه نضال المجتمع المدني و ما اقترحته حتى المؤسسات الرسمية نفسها من اجراءات، لنقول أن عناصر الخطة الوطنية التي نطالب بها متوفرة لا تحتاج الى دراسات أخرى أو تشخيص أعمق بل تحتاج الإرادة و القدرة و الجرأة السياسية، فهل تتوفر عليها الحكومة؟

الدار البيضاء 6 دجنبر 2012

المكتب التنفيذي